(١) وجهة نظر ترى انه من الممكن اقامة ٣٥ مستوطنة ، ويقف وراءها ما يسمى بـ «الامنيين» .
(٢) وجهة نظر ترى انه يمكن اقامة ما بين ٢٠—٢٥ مستوطنة ، تعتمد على الزراعة والصناعة .
(٣) وجهة نظر تعتقد بأنه لا تتوفر مصادر مياه واراض كافية لاقامة هذا العدد من المستوطنات ، ولذا فانها تدعو بأن يتضمن المشروع الاساسي اقامة ١٦ — ١٧ مستوطنة ، تعتمد على الزراعة والصناعة .

وقد اظهرت الدراسات التي اجريت في منطقة الاغوار انه يوجد هناك حوالى ١٣٠ ألف دونم من الاراضي القابلة للزراعة تعتبر من اراضي الدولة . وحسب المشروع سيتم بناء مئة وحدة سكنية في كل مستوطنة تؤهل بالعائلات المدنية ، وهذا يعني بأن منطقة الاغوار ستصبح في حال تنفيذ المشروع منطقة يهودية صرفة ، ويكون الاستيطان الاسرائيلي قد أكمل الحلقة من كافة الجوانب على الضفة الغربية التي سيصبح ابتلاعها وهضمها سهلا .

اما حركة الاستيطان في منطقة الخليل فقد أخذت تتعزز حين اتخذت الحكومة بأكثرية الاصوات ومعارضة وزير الاستيعاب نتان بيلد (مبام) قرارا في اواخر شهر ايار ، يدعو الى اقامة ٢٠٠ وحدة سكنية جديدة أخرى في ضاحية كريات أربع في منطقة الخليل ، بالاضافة الى الـ ٢٥٠ وحدة سكنية التي يكتمل بناؤها الان .

وفي قطاع غزة ، حيث اشيدت مستوطنتان ، كفار داروم وناحال نتسريم ، من المقرر ان تكون مستوطنة ثالثة تحمل اسم ناحال مراد قد برزت على الارض بالقرب من مدينة خانيونس . وقد خصصت سلطات الاحتلال للمستوطنة الجديدة ١٣ ألف دونم . ومن الجدير بالذكر ان مستوطنات القطاع تعاني من النقص في كميات المياه ، ولذا فان السلطات الاسرائيلية ستربط هذه المستوطنات بمشروع المياه القطري .

وفيما يتعلق بمشارف رفح في المنطقة الشمالية من سيناء ، حيث اقيمت مستوطنة « سدوت أ » وهي تتشكل من ٥٠ وحدة سكنية ، ويجري العمل على قدم وساق لاقامة مستوطنة ثانية تحمل اسم « سدوت ب » من المقرر ان يتم تدشينها في العام القادم ، كما وهنالك مستوطنة ثالثة في طور الاعداد ، فان نشاط السلطات الاسرائيلية يتمثل الان في ارضاء واسكان السكان العرب الذين اجلوا عنها ، بواسطة منحهم تعويضات عن اراضيهم وبيوتهم ومزروعاتهم التي اصبحت محاطة بسياج بغرض تهويد المنطقة . وقد بذل وزير الدفاع موشيه ديان في الاونة الاخيرة جهودا لاقناع العشائر التي أرغمت على ترك اراضيها قبول تعويضات عنها . ومن الجدير بالذكر أن حجم هذه التعويضات ضئيل (حوالى ٢٠٠ الف ليرة اسرائيلية) مما دفع بعض صحف المعارضة في اسرائيل الى التهكم على الحكومة التي تعتزم تقديم تعويضات عن ١٦٠ ألف دونم بثمن بخس « يعادل قيمة مبنى واحد في شمال تل ابيب » . الا ان افراد القبائل التي اجليت يرفضون حتى الان فكرة التعويضات ويطالبون باعادتهم الى اراضيهم . وقد بعثوا برسائل بهذا المعنى الى رئيسة الحكومة غولدا مئير والى رئيس الكنيست اعلنوا فيها رفضهم لفكرة تلقي اية تعويضات وقال احد زعمائهم الشيخ احمد الحلو : « اننا لن نقبل بالتعويضات ، حتى ولو دفعوا لنا مقابل كل متر مليون ليرة . ان هذه الارض ملكنا وهي لنا على مدى الاجيال ولن نتخلى عنها » (دافار ٧٢/٥/٨) .

تحركات الجعبري والشوا : أخذ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل ، بعد الانتهاء من مهزلة الانتخابات البلدية التي فرضتها سلطات الاحتلال في الضفة الغربية ، يتحرك في محاولة منه لخلق زعامة جديدة في الضفة الغربية تكون مؤهلة للبت في مصير المناطق المحتلة بالقدر الذي تسمح به سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، فهو يدرك كما جاء على لسانه « ان أي حل لا يحظى بموافقة اسرائيل لن تكون له اية قيمة » . ومن خلال هذا المفهوم ومن أجل السعي الى حل يخدم في نهاية المطاف المخططات الاسرائيلية ، تقدم رئيس بلدية الخليل عند منتصف شهر أيار بطلب الى القائد العسكري للضفة الغربية العقيد رفائيل فاردي للسماح بعقد مؤتمر يضم رؤساء البلديات الجدد لكي يتدارسوا اوضاع السكان العرب ويديروها بشكل افضل ، كما طالب بأن تمنح البلديات صلاحيات اوسع بحيث يكون لرئيس البلدية صلاحيات محافظ ، وقال : « انني اعتقد بأن الشعب في الضفة الغربية قلق على مستقبله ولا يدري اين المصير فقد سئمنا الخطابات والتصريحات والمؤتمرات ، ولذا نرجو ان يباح لهم الاجتماع للبحث فيما يهمهم » .